## محضر الجلسة رقم 561

**التاريخ:** الثلاثاء 9 رجب 1428 (24 يوليو 2007)

**الرئاسة:** المستشار السيد فوزي بنعلال الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

**التوقيت:** ساعتان، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** الأسئلة الشفوية.

**********

**المستشار السيد فوزي بنعلال رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال وإعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

أولا: مشروع قانون تنظيمي رقم 49.06 يتمم بموجبه القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

ثانيا: مشروع قانون تنظيمي رقم 50.06 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

ثالثا: مشروع قانون تنظيمي رقم 51.06 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 32.97 المتعلق بمجلس المستشارين المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

رابعا: مشروع قانون رقم 08.05 يقضي بنسخ وتعويض الباب الثامن بالقسم الخامس من قانون المسطرة المدنية المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

خامسا: مشروع قانون رقم 13.06 يتعلق بمجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات والمحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

سادسا: مشروع قانون رقم 04.07 بتتميم القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

سابعا: هناك مشروع قانون رقم 03.07 يتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لبعض فئات مهنيي القطاع الخاص ويقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، و المحال على المجلس من مجلس النواب.

ثامنا: مشروع قانون رقم 10.07 يتعلق بتغيير اسم الشركة الوطنية لتهيئة خليج أكادير وإعادة هيكلتها، و المحال على المجلس من مجلس النواب.

وأخيرا مشروع قانون رقم 69.99 يتعلق بالأرشيف، و المحال على المجلس من مجلس النواب.

تلي جلسة التشريع جلسة عمومية تخصص لاختتام الدورة التشريعية. الكلمة للسيد الأمين فليتفضل مشكورا

**المستشار السيد محمد تيتنى العلوي أمين المجلس:**

بسم الله الرحمان الرحيم

توصلت رئاسة المجلس بأربع قرارات من المجلس الدستوري، الأول يحمل رقم 644/07 بشأن الطعن الذي قدمه والي جهة مراكش-تانسيفت-الحوز عامل عمالة مراكش في موازاة السيد محمد بن مسعود والطعنين الذين تقدما بها السيدان أحمد المنتصر والبشير مومن في مواجهة جميع الفائزين ملتمسين فيها إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 8 شتنبر 2006 لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة مراكش-تانسيفت-الحوز، وقد قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخاب السيد محمد بن مسعود عضوا بمجلس المستشارين.

الثاني يحمل رقم 645/07 بشأن الطعنين الذين تقدم بهما السيد والي جهة تازة-الحسيمة-تاونات وعامل إقليم الحسيمة والسيد محمد قلوبي ملتمسين فيها إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 8 شتنبر 2006 لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي غرف الفلاحة بجهة تازة-الحسيمة-تاونات، وأعلن على إثره انتخاب السيد محمد كوسكوس عضوا بمجلس المستشارين، وقد قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخاب السيد محمد كوسكوس عضوا بمجلس المستشارين.

الثالث يحمل رقم 646/07 بشأن الطعون الذي قدمها السادة والي جهة تادلة أزيلال عامل إقليم بني ملال والحسين السملالي والمعطي عادل ومحمد علي الصنهاجي العمراني ومحمد زنان ومحمد فلاحي والمحفوظ كمال ملتمسين فيها جميعا إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 8 شتنبر 2006 لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة تادلة أزيلال، والذي أعلن على إثرها انتخاب السادة مصطفى الرداد وعبد الله المكاوي وعبد العزيز الشرايبي أعضاء في مجلس المستشارين، وقد قضى المجلس الدستوري أولا بعدم قبول طلب الطعن المقدم من طرف السيد الحسين السملالي، ثانيا: بإلغاء انتخاب السيدان عبد الله مكاوي وعبد العزيز الشرايبي عضوين بمجلس المستشارين.

الرابع يحمل رقم 648/07 بشأن الطعنين الذين قدمهما السيد والي جهة طنجة-تطوان عامل عمالة طنجة أصيلا في مواجهة السيدين يوسف بن جلون ومحمد سعود ملتمسا فيهما إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 8 شتنبر 2006 لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة طنجة تطوان، وقد قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخاب السيد محمد سعود عضوا بمجلس المستشارين.

كما توصل المجلس من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان برسالة موضوعها التالي:

وبعد، نظرا لالتزامات حكومية طارئة يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير العدل بتأخير تقديم الأسئلة الشفهية الموجهة إليه خلال جلسة الأسئلة ليومه الثلاثاء 24 يوليوز 2007 إلى حين التحاقه بمقر المجلس.

كما أحيطكم علما أن السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج ستجيب على السؤال الشفهي الموجه إلى السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة حول المحافظة على البيئة، وأن السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالتنمية القروية سيجيب على السؤالين المتعلق أولهما بالموسم الفلاحي، وثانيهما بما يمكن أن يكون قد شاب عملية تحديد الملك الغابوي والجبلي من بعض الخروقات، وفي هذا الإطار فإنه يلتمس منكم النظر في إمكانية تقديم السؤال الوحيد الموجه إليه حول تنمية المناطق القروية مباشرة بعد الإجابة على السؤالين المشار إليهما أعلاه.

كما توصل المجلس ابتداء من 17 يوليوز 2007 إلى غاية يوم الثلاثاء 24 يوليوز منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 17؛

عدد الأسئلة الكتابية: 4؛

عدد الأسئلة التي تم تحويلها: 7.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين، هناك طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس نبدأ بالتحالف الاشتراكي، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد العربي خربوش:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين، طبقا لمقتضيات القانون الداخلي لمجلس المستشارين اسمحوا لي أن أحيطكم علما بانتشار مرض خطير يصيب الأغنام، وهو مرض اللسان الأزرق، فهذا مرض أصبح منتشرا في المغرب برمته وبشكل خاص في منطقة سيدي يحيى زعير بعمالة الصخيرات-تمارة.

وينتشر هذا المرض بشكل سريع ويتسبب في موت الأغنام المصابة به والعدوى تنتشر بشكل سريع، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على

القطيع الوطني، ومما يزيد خطورة الوضع عدم وجود الكميات الكافية من اللقاح المضاد لهذا المرض، فالمخزون المتوفر لا يلبي الحاجيات المتزايدة نظرا للانتشار الكبير للمرض، مما يفرض التدخل عاجلا للحكومة لتوفير الكميات الضرورية لمواجهة المرض من جهة والقيام من جهة أخرى بعملية مراقبة بيطرية بشكل واسع لمجمل القطيع الوطني واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحد من انتشار المرض ومحاصرته حتى لا يصاب الفلاح المغربي بكارثة أخرى تضاف إلى كارثة الجفاف الذي يعاني منها الفلاح والعالم القروي بوجه عام وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، والآن الكلمة لفريق التحالف الوطني تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد محمد اطريبش:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين، طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي نحيط مجلسنا الموقر والرأي العام الوطني والمسؤولين المعنيين بقضايا طارئة تتعلق بمرض اللسان الأزرق الذي أشار إليه زميلي الأستاذ المستشار وأمراض أخرى أصابت قطيع الأغنام والماشية وخلال الشهرين ضاعت الآلاف من رؤوس الأغنام بالرغم من معالجة القطيع، فالآخر المريض بالأدوية لكن بدون جدوى أي لم ينفع ذاك الدواء وتلك هي الطامة الكبرى فخلال هذين الشهرين لم يتم العثور أو إيجاد الدواء المناسب، وهذا أيضا كلام آخر وموضوع آخر، فالمناطق التي تعاني من هذه الآفة هي قيادة الكرافطة جماعة الزعرورة وبني عروس وقيادة (..) بإقليم العرائش وفي بعض أقاليم الشمال، فالمصالح البيطرية رغم جهودها فإن ذلك يبدو بطيئا وهزيلا لأن هناك نقص حاد في الأطر ديال البيطرة، فمناطق كثيرة في المغرب بها خصاص كبير كسطات والجديدة وجهة دكالة وعبدة ومن جهة أخرى نجد أن قيادة (..) بجوار القصر الكبير وأحواش العرائش يعاني فلاحوها من مشاكل أخرى متعلقة بالشمندر السكري الذي تعرض للإتلاف لأنه لازال في باطن الأرض والحرارة المفرطة وفي أرض بورية يتعذر استخراج هذه المادة نظرا لأن معمل إنتاج السكر أصبح معطلا رغم أنه اشتغل من جديد ولم يغط حاجيات المواطنين، فالإدارة تأخرت أيضا في معالجة التقنيات الحديثة وتحديثها، مما ينعكس سلبا على الفلاحين وعلى مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الأوضاع المتردية ومعالجة قضايا الفلاحين الذين يئنون تحت وطأة هذه الظروف، ولاسيما نحن نعيش موسم الصيف الحار، والجفاف الذي تراكم عبر سنوات عجاف.

وكما أن هذه المنطقة أي العرائش والقصر الكبير، وخصوصا العالم القروي أي المناطق النائية. فتعاني أيضا من نقص حاد في الماء الشروب، فبالرغم من توزيع الصهاريج المائية إلا أنها غير كافية لسد حاجيات المواطنين وألتمس من المسؤولين على استدراك هذا الوضع.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، والآن نمر إلى الإحاطة الثالثة لفريق الاتحاد الدستوري، تفضل أحد المستشارين مشكورا.

**المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

صدر مرسوم رقم 4962 بالجريدة الرسمية بتاريخ 2001/12/10 المتعلق بتصنيف وتأهيل مختبرات العمارة والأشغال العمومية، وقد نص المرسوم على إصدار قرار وزاري يحدد معايير التصنيف، وبالفعل فقد أحدثت وزارة التجهيز لجنة وطنية تتكون من المهنيين إلى جانب مديرية الشؤون التقنية للوزارة.

وقد انكبت هذه اللجنة على إعدادا مشروع قرار حصل الاتفاق على مجمل عناصره وأفكاره إلا أن المفاجأة كانت كبيرة، حيث أن السيد الوزير وبعد كل هذه المشاورات ضرب عرض الحائط كل مصالح المهنيين وكل الشعارات الحكومية بالانفتاح وحرية المنافسة

ومحاربة الاحتكار، إذ قدمت الوزارة مشروع قرار إلى اللجنة المذكورة منافيا ومخالفا بشكل مطلق لما تم الاتفاق عليه بحضور ممثلي المهنيين.

وقد تضمن هذا المشروع مقتضيات ترفع من سقف رقم المعاملات من 15 مليون درهم إلى 50 مليون درهم، وهو الرقم الذي لا يحقق أي مختبر آخر إلا المختبر العمومي للتجارب والدراسات، مما يجعله يحتكر السوق بقوة قرار وزاري، ويقصي بالتالي المختبرات الخصوصية والتي لا تتعدى في أحسن الأحوال تحقيق 20 مليون درهم في رقم معاملاتها، وهذا ما يجعلنا في المعارضة نركز على فكرتين أساسيتين أولا أن الوزارة بسلوكها هذا وبطريقتها التي دبرت بها هذا الملف أوهمت المهنيين على أنها منفتحة على التشاور والحوار، وفي نهاية المطاف لم تراع آراءهم ولم تحترم المصادقة التي تمت على المشروع الذي أعدته المديرية المعنية مع المهنيين لتفاجئ الجميع بمشروع قرار مملى ومفروض، وهذا ما يتنافى مع أطروحة وشعار التواصل والتشاور.

ثانيا إن رفع سقف المعاملات إلى 50 مليون درهم بالنسبة للتصنيف في الدرجة الخامسة يكرس احتكار الدولة والمختبر العمومي للسوق، وهذا ما يضحظ مبدأ المنافسة والانفتاح الليبرالي وإشراك القطاع الخاص، وهو أيضا مؤشر على أن الحكومة غير منسجمة أفعالها وسلوكاتها مع شعاراتها.

ونؤكد في الختام أن هذا الإجراء مخالف لمنطوق المادة 6 من قانون المنافسة وحرية الأسعار التي تحظر الأعمال المدبرة أو الاتفاقيات أو التحالفات الصريحة أو الضمنية كيفما كان شكلها وأيا كان سببها عندما يكون الغرض منها أو يمكن أن تترتب عليها عرقلة المنافسة أو الحد منها أو تحريف سيرها في سوق ما.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى آخر إحاطة من فريق العهد، تفضل أحد السادة المستشارين... إذن نمر... نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها عشرة أسئلة تهم قطاعات:

- العدل؛
- إعداد التراب الوطني؛
- الفلاحة؛
- الطاقة والمعادن؛
- الاتصال؛
- الجالية المغربية المقيمة بالخارج؛
- كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية.

إذن في انتظار أن يلتحق بنا السيد وزير العدل المرتبط حاليا بالتزامات حكومية نستهل جدول الأعمال بالأسئلة الموجهة لقطاع الفلاحة، وسيتولى الإجابة عنها السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول الموسم الفلاحي الحالي للمستشار المحترم عبد الرحيم واعمرو تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الرحيم واعمرو:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالي هذا السيد الوزير حول الموسم الفلاحي، الذي هو موسما فلاحيا جافا يضاف إلى المواسم الجافة أو شبه الجافة، انخفض فيه منتوج الحبوب والموارد المائية بالإضافة إلى ما تعرفه مناطق الرعي من تدهور بشكل مستمر بسبب قلة واحتباس الأمطار، مما يشكل ذلك خطرا واضحا على قطعان الماشية وأيضا على الفلاحين ذوي الدخل المحدود بصفة خاصة وعلى ساكنة العالم القروي بصفة عامة.

السيد الوزير، كنتكلمو على العقلنة ديال الماء وترشيد المياه ولكن أشنو دارت الحكومة ديالكم في شخص السيد الوزير، وفي هذا الإطار هذا السواقي التقليدية السيد الوزير لازالت ترابية، كاينة

السانية الترابية اللي كتمشي تقريبا 20 كلم من الساقية الأم وكيتحسب على الفلاح هذاك الماء من الأصل ديالو منين خارج.

السيد الوزير، بالإضافة للزيادة في بعض الفاتورات ديال الماء كنتكلمو كذلك على العقلنة كنمشيو السيد الوزير للمناطق المجهزة ما كاينش عليها ثلاث سنين أو أربعة وبالضبط بإقليم قلعة السراغنة بمنطقة زمران دائرة العطاوية.

السيد الوزير، القوادس في الإبان ديال الحرث ملي الفلاح كيبغي الماء كيبداو يطيحوا، هذاك الماء ما كيتنفعش منو الفلاح، كيتحسب عليه، السيد الوزير واش ما كتشوفوش باللي يجب واحد التأهيل التقني باش نضمنو الاستفادة ديال هذا الفلاح من هاذيك الحصة المائية اللي جاب الله، وهاذ الما اللي كيطيح كيؤدي بنا لانجراف التربة، هاذ انجراف التربة كذلك اللي كيأدي للفلاح من الأرض ديالو.

كذلك السيد الوزير كنتكلمو على قضية ولكن كيجرني هاذ الشي ل goûte à goûte الإجراءات والمساطر جد معقدة السيد الوزير، كاين الملفات اللي حاطينها الفلاحة عامين وثلاث سنين ومازال ما كاينش الجواب ديالها، يجب تبسيط المساطر لأخذ رخص وجلب وحفر البئر.

السيد الوزير، الأراضي جهزت كذلك في هذه المنطقة ديال إقليم السراغنة وخسروا عليها أموال باهظة، ولكن الآن كاين أراضي اللي ما وصلهاش الماء الفلاح ما كيستافدش من هاذ الشي.

السيد الوزير، ما نطولش بزاف في ظل هذه الأوضاع أشنو هي التدابير اللي اتخذت الوزارة ديالكم لإنقاذ هاذ الفلاّحة والماشية ديالهم من الضياع، خصوصا وحنا كنعيشو اليوم هاذ المرض اللي سمعناه الآن ديال اللسان الأزرق اللي كاين بالضبط في هاذ المنطقة ديال إقليم قلعة السراغنة كذلك.

أتمنى السيد الوزير أن يكون جوابا مقنعا وواقعيا ليس جوابا سياسيا..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار على طرحه للسؤال، الكلمة للسيد كاتب الدولة فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد محتان كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، مكلف بالتنمية القروية:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

أود بداية أن أقول بأنه ماشي السنة الأولى اللي عرفنا فيها الجفاف، الجفاف مع الأسف ولى وارد في المغرب منذ سنوات، ونحن نتأقلم معه وكاد أن يكون معطى هيكلي ولأقول بأنه الحمد لله كاين واحد التراكم في المنهجية لمواجهة هذه الآفات.

وكما جاء به السيد المستشار حقيقة عندنا سنة فلاحية ليست بعادية، وهو أساسا يمكن أن نقول بأنه سنة بيضاء فيما يخص زراعة الحبوب، وانطلاقا من هذا جينا بعدة إجراءات وعدة محاور اللي هما ستة أساسا.

المحور الأول يهم إنقاذ وحماية الماشية منذ 22 يناير 2007 أعلنت عدة إجراءات تهم أساسا المواد العلفية، وفي هذا الإطار تم إعفاء العلف من الرسوم الجمركية، وكذلك تم اعتمادات فيما يخص إغاثة الماشية فيما يخص الماء الشروب.

وكذلك نظرا لتطور الموسم الفلاحي في 28 مارس 2007 قامت الحكومة كذلك بإجراءات جديدة وإضافية تهم أساسا ثمن الشعير لمواجهة الارتفاع اللي جاية به الأسواق العالمية ووصلنا باش نوصلو الشعير لمربي الماشية بثمن 150 درهم، ولهذا كاين واحد الدعم ديال الدولة يهم هذا الجانب هذا.

وأود أن أذكر هنا أعطي بعض التوضيحات فيما يخص الواردات ديال الشعير كاين الشطر الأول يهم ثلاث ملايين ديال القنطار، تم اقتناء حصة أولية تصل إلى مليون و57 ألف قنطار بدعم يبلغ معدله، كاين واحد الدعم هنا ديال الدولة واحد المعدل ديال 81.43 درهم للقنطار. وكذلك كاين حاليا نحن بصدد طلب عروض لاقتناء 1,5 مليون قنطار من الشعير بتاريخ 15 يونيو 2007، وكذلك كاين واحد الطلب آخر عروض لاقتناء 1,37 مليون قنطار من الشعير سيكلف 160 مليون درهم.

والمحور الثاني هو إشكالية الماء حقيقة كما جاء بها السيد المستشار نقوم كوزارة بتعبئة وبتوفير الماء الشروب وبالموازاة معنا هناك وزارة

الداخلية، كاين كذلك المكتب الوطني للماء الشروب اللي قايمين بواحد العملية لتزويد القرى المتضررة أكثر في هذا المجال وهي 359 جماعة قروية، وهم 18 إقليما راه كنمشيو نحفرو البيار وكيجيبوا قنوات، وكذلك اقتناء صهاريج بلاستيكية لمواجهة هذه الآفة.

وكذلك المحور الثالث ألا وهو تعويض فرص الشغل اللي ضاعت لنا في هذا الموسم هذا اللي تفوق حاليا 24 مليون يوم عمل أي ما قدره واحد المقابل ديال الدخل ديال ساكنة العالم القروي اللي واصلة 120 مليار ديال السنتيم، وفي هذا الإطار وبتوجيهات وتعليمات من السيد الوزير الأول طلب من القطاعات باش تزيد تسرع البرامج اللي كاينة مبرمجة في إطار الميزانية الحالية اللي هي تقريبا 1000 مليار ديال السنتيم، وجاءت الحكومة كذلك بواحد البرنامج إضافي فيه مشاريع ديال 200 مليار ديال السنتيم، وكاين كذلك إجراءات أخرى فيما يخص مديونية الفلاحين وفيما يخص التامين الفلاحي، وكذلك راه جاي الموسم الجاي إن شاء الله لابد خصنا نلقاو البذور اللي نزرعها، وكذلك كاين موسم رمضان إن شاء الله اللي (..) فيها الحليب وكاين إجراءات فيما يخص نجيبو الحليب بأثمنة مناسبة وفي متناول الشعب المغربي، وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الرحيم واعمرو:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في الواقع أنا آسف لهذا الجواب لأن هاذي كنسمعو لغة الأرقام هاذ الأرقام السيد الوزير اللي كتجيبوا الفلاح ما كيلمسهاش على أرض الواقع السيد الوزير أنا كنهضر من منطلق ديال كنعيش في وسطهم وكنعيش معهم وبالقرب منهم هاذ الأخبار اللي أعطيت، أخبار ديال اليوم وديال البارح ماشي شي حاجة اللي هي قديمة، هاذ المرض اللي تكلم عليه من قبل الإخوان كذلك جاء في السؤال ديالي كان من المفروض السيد الوزير باش هاذ الغنم تلقح مع انتهاء فصل الربيع، حنا دابا في فصل الصيف مازال ما لقحناش، مشكورين على الدعم ديال الشعير ولكن جاء معطلا السيد الوزير، فات الفوت في الغنم، الغنم ما سوات والو عند الناس، الفلاح مضرور جدا السيد الوزير.

أنا كنتمنى باش تحسوا واحد الشوية بالفلاح الضعيف، بالفلاح المسكين، بالفلاح المغلوب في الأمر ديالو لأن السيد الوزير هاذ لغة الأرقام كنسمعو ولكن الواقع اللي خصو يكون واقع معاش يلمسو الفلاح عن قرب مع الأسف ما سمعناشي.

كذلك هاذ القضية ديال الدواء، الدواء الآن تعطلنا عليه كان من المفروض ودابا الآن اللي في هاذ السؤال اللي كنطرحوه، ما كاينش الدواء، دابا في هاذ اللحظة اللي حنا كنطرحو السؤال كاين الناس اللي دابا كيحتجوا أمام السلطات الإقليمية والمحلية على أنه راه حنا، وجاو عندنا حنا وكيطلبوا منا حتى حنا كذلك باش نتعاونو معهم في هذا الإطار ولكن الغالب الله.

السيد الوزير فكوا دغيا على الأقل ذيك الغنم اللي فلتات شوية نلقاو باش تلقح أما اللي أعطى الله اعطاه راه فات الفوت، واحد العدد ديال القطيع اللي هو مشى، وهنا السيد الوزير كنلتمس باش تفكروا مزيان وتكون عندكم واحد الشجاعة وتعوضوا هاذ الناس اللي ماتت لهم هاذ الغنم لأنكم تعطلتو، اعترفوا على أنه عطلنا على هذا الناس التلقيح ويكون واحد النوع ديال التعويض لهاذ الفلاّحة وهاذ الكسابة. دابا المصالح المحلية كتقول راه كاينة في الرباط، المصالح المركزية اللي خصها تسيفط للمصالح المحلية، حنا كنعرفو باللي المختبر الوطني فيه أطر كفأة من الصيادلة والمهندسين وغيرهم، يعني برهنوا على الكفاءة دياهم.

السيد الوزير أنا غادي نلخص معك واحد الكلمة إذا سمحتو السيد الرئيس أحوال البلاد والعباد ما كتصلحش بالمكاتب بالرباط، خرجوا شوية قربوا عند المواطن واطلعوا على الأحوال ديالو كيف كيدير سيدنا الله ينصروا اللي كيخرج ويزور جميع المناطق، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الرد على التعقيب السيد كاتب الدولة.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:**

السيد الرئيس، أنا غير بغيت نجيب واحد التوضيح فيما يخص هاذ المرض ديال اللسان الأزرق لأقول مع الأسف فيما يخص هاذ المرض هذا كاينة 20 فيروس كتخص هاذ المرض هذا، ولحد الآن وعلى الصعيد الدولي كاين vaccin1 و vaccin 4 مع الأسف كاينة 20 فيروس ولو نبغيو نقلبو لحد الآن في المختبرات ما زال لأنه كاين واحد الفيروس يتحول نحاول نعالج باللي كاين موجود دابا كاين vaccin1 و vaccin 4 ولكن مع الأسف غير كنضربو ولكن يمكن غادي يزكلو لأنه لحد الآن ما لقيناش مازال تمشي لأمريكا وتمشي إلى اليابان، تمشي لفرنسا تمشي لأوربا مع الأسف ما كاينش vaccin لمواجهة هذه المعضلة. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير. إذن نمر إلى السؤال الموالي الموجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول بعض الخروقات التي شابت عملية تحديد الملك الغابوي والجبلي للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر قوقاض، الحسن قيشوحي، أحمد جوهري، محمد فضيلي، عبد الحميد السعداوي، عبد المجيد الحنكاري، حسين أوتغلياست، محمد عدال، فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين، تفضل.

**المستشار السيد عبد القادر قوضاض:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمان الرحيم

برمجت المندوبية السامية للمياه والغابات في السنوات الأخيرة مخططا عشريا من بين أهدافه ومضامينه ترسيم حدود الجبال والأراضي الغابوية على مساحة تفوق تسعة ملايين هكتار، ونحن نتفهم كون هذا الإجراء يرمي إلى حماية الغابة وتنمية الأنظمة الإيكولوجية فيها والمحافظة على الثروة الوطنية الغابوية ومحاربة اندثارها، ولكن ما لم نتفهمه وما استغربنا له هو أن عملية تحديد الملك الغابوي والجبلي عرفت خروقات واختلالات تمثلت في المس بممتلكات وأراضي المواطنين المجاورين للجبال والغابات.

السيد الوزير، لقد توصلنا بعرائض تضمنت توقيعات مواطنين من مختلف مناطق الجهة الشرقية للملكة، الناظور، جرادة على سبيل المثال، يبدون فيها تخوفهم من الخروقات التي شابت عملية ترسيم حدود الجبال والغابات، وهنا نسجل غياب حملة تحسيسية تطمئن المواطنين وتشرح لهم أهداف عملية تحديد الملك الغابوي.

سؤالنا السيد الوزير كالتالي:

ما هي الاحتياطات التي اتخذتها وزارتكم من أجل تفادي المس بأراضي وممتلكات الغير المجاورة للغابات والجبال أثناء عملية ترسيم حدود هذه الأخيرة؟

وما هو تقييمكم لعملية تحديد الملك الغابوي؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:**

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الأساسي الذي يهم بيئتنا، وأساسا المجال الغابوي اللي مع الأسف مهدد لاعتبارات مناخية، وكذلك مهدد من العنصر البشري، وأساسا فيما يخص بعض الناس اللي تترامى على الملك الغابوي تحاول الإحراق ديالو لتستولي عليه.

وانطلاقا من هذه الإشكالية كلها قامت المندوبية السامية بواحد البرنامج كما قال السيد المستشار برنامج بشري 2005-2014 اللي جاءت فيه أهداف ذكرها السيد المستشار.

وأود أن أذكر بأن هذا البرنامج هذا كاين واحد الخطة ديال المندوبية السامية مبني على مبدأين أساسيين، أولهما هو الحرص على ضمان الحقوق المشروعة للساكنة بما فيها حقوق الانفتاح، والمبدأ الثاني في المنهجية ألا وهو الالتزام بضرورة المحافظة على الثروات الغابوية وتنميتها المستدامة لضمان استمرار التوازن البيئي.

وفي هذا الإطار، وفي إطار المساطر والقوانين الجاري بها العمل يتم تحديد الملك الغابوي، وكتكون واحد اللجنة وتتعطي واحد المهلة للناس اللي بغاو يديروا واحد التعرض في حالة إذا ضاعوا في هذه العملية هاذي، وتيكون التحفيز بالتراضي، وإذا ما كانش التراضي السيد اللي ضاع تيتقدم للمحكمة، ونحن في دولة الحق والقانون، والمندوبية السامية عليها القانون حتى هي، باش تكسب حكم، كيكون حكم بأنه راه خاطئة، وكتحترم ما قاله القضاء.

وأود هنا أن أعطي بعض الأرقام كما طلبها السيد المستشار فيما يخص عملية تحديد الملك الغابوي، فقد تم منذ انطلاق المخطط العشري خلال انطلاق الموسم 2004-2005 بالتنسيق مع السلطات المحلية والإقليمية والتعاون مع الوكالة للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي إنجاز العمليات التالية:

تحفيظ الملك الغابوي على مساحة 82 ألف هكتار؛

إنجاز دراسات تقنية لتحديد وتحفيظ الملك الغابوي 523 ألف هكتار؛

وكذلك الدراسة التقنية لتحديد وتحفيظ – في طور الإنجاز- تقريبا مليون هكتار. وفيما يخص بالخصوص إقليم الناظور وجرادة، أود أن أعطي بعض الأرقام للتوضيح، كاين الإيداع لدى المحافظة العقارية فيما يخص الناظور 17 ألف هكتار وفي جرادة 64 ألف هكتار في طور التحديد في الناظور تقريبا 40 الف هكتار، وفي جرادة 166 ألف هكتار، التحديد النهائي في الناظور 14 ألف هكتار، وفي جرادة مصادق عليه تقريبا 70 ألف هكتار، وشكرا السيد الرئيس وشكرا السيد المستشار.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار، تفضل.

**المستشار السيد عبد القادر قوضاض:**

شكرا السيد الرئيس، شكر السيد الوزير.

صحيح الدولة من حقها باش تحد الملك الغابوي ديالها، ولكن كان على المندوبية السامية للمياه والغابات تقوم بعملية تحسيسية وتفهم الفلاّحة آش كتدير لأنه حاليا هناك بلبلة في وسط الساكنة على حد الجبال، وكاين اللي عندو وثائق قديمة، طبعا كلهم عندهم وثائق قديمة إذن تيجيو تيديروا les bornes بلا ما يفهموا السيد فين كاين الحد ديالو، لا فين ما كاين كيجي يهز الكاميرا ويبقى يصور ويحط.

وزيادة على هذا أنه كاين إشاعة بأنه الناس متخوفة كيقول لك بأنه الدولة غادي تدير سياج، وغادي تسد علينا ذاك الفضاء كله وما نبقاوش ندوزو حتى على رجلينا، هذا خلق واحد النوع ديال الفوضى وواحد النوع من البلبلة بين الساكنة ديال الجبل.

ولهذا كان.. واللي كنطلبو حاليا لأن الحالة حنا عايناها وشفناها، كيخص واحد العملية ديال أي منطقة يخرجوا الناس ديال المياه ويحاولوا يفهموا الناس غير يفهموهم على الأقل لأن كل واحد كيقول مشات لي البلاد و(...) مع الناس هاذي مئات السنين، وهما متوالفين كيدخلوا للجبل ويطلعوا للجبل ويهود ويدخل للغابة ويهود ما كاينش شكون يمنعو.

ولهذا تفاديا لهذه المشاكل وهاذ النوع ديال عدم الفهم طرحنا هذا السؤال باش الرأي العام على الأقل ومن خلال هذا المنبر غادي يفهم شوية من خلال الجواب ديالكم كيف هي حلول هاذ النوع ديال المشاكل، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الموالي اللي هو كذلك موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالتنمية القروية حول تنمية المناطق القروية للمستشارين المحترمين السادة عابد شكيل، محمد بلحسان، الحو المربوح، سفيان قرطاوي، لحسن بوعود، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد اللطيف اسطمبولي، عبد الحميد بن علوش، الحاج الطاهري، حسن أبو العز، فليتفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

أنتم ونحن نعلم ما يعيشه العالم القروي من ظروف صعبة ناتجة عن تظافر مجموعة من العوامل، والمتمثلة أساسا في العزلة وتعاقب سنوات الجفاف، مما أثر سلبا على دخل الفلاحين وعلى أوضاعهم المعيشية بصفة عامة، كما أننا لا ننكر لكم ما قامت به الحكومة في مجال الكهربة القروية والاستفادة من الماء الصالح للشرب، لكننا نرى أنه يجب العمل أكثر لتحسين مستوى العيش بالعالم القروي من أجل تثمين أفضل الموارد وخلق فرص الشغل تحقيقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في شموليتها.

لذلك نسائلكم السيد الوزير ما الذي قامت به الحكومة لتحسين مستوى العيش بالعالم القروي؟ وما الذي قمتم به من أجل ضمان الارتباط الدائم للإنسان القروي بأرضه وتمكينه من وسائل العيش الكريم؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

**السيد السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:**

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال واللي تيعطيني فرصة أخرى لكي أتكلم على العالم القروي وما تقوم به الحكومة في مجال العالم القروي، وأود أن أذكر دائما بأن العالم القروي عرف تحسن نسبي، حقيقة كاين هناك خصاص إلا أنه كاين تحسن، وأذكر على سبيل المثال هذا الرقم اللي كنعطي ديما، كانت الساكنة القروية في 1960 في الماضي 55% كانت فقيرة، ونحن اليوم نتكلم على 22 على23 % من الساكنة القروية الفقيرة لأقول بأنه المغرب بالسياسة اللي دارها منذ الاستقلال في هذا المجال حسنا هذا المؤشر بواحد 30 نقطة.

وأود كذلك كما قاله السيد الوزير الأول في الأسبوع الفارط في التصريح ديالو بأن واحد العدد من المؤشرات تحسنت فيما يخص الكهربة القروية، فيما يخص فك العزلة، فيما يخص الماء الشروب كما جاء به السيد المستشار المحترم، إلا أنه باقي خصاص ولا بد ونحن نشتغل لكي نرفع من الوثيرة إن شاء الله باش تتحسن هذه المؤشرات أكثر.

وأود كما أشار إليه السيد المستشار المحترم كاين جانب أساسي ألا وهو خلق أكثر من الأنشطة المدرة للدخل في العالم القروي لأن لحد الآن مع الأسف 80% من الدخل في العالم القروي ناتج من الفلاحة، وهذا شيء ليس بطبيعي. وأذكر هنا في هذا الجانب نظرا لهذا الارتباط القروي بالفلاحة بأنه 43% من الساكنة القروية تعاني من الهشاشة، كاين الفقر ولكن هشاشة، 43% تيجي الجفاف ذاك السيد اللي كانت عندو شوية الغنيمات اللي كان عندو شوية الزرع، كلشي كيضيع كيولي فقير لقول لا بد أن نشتغل لكي نرقى ونحن نعمل في هذا لكي نلقى أنشطة لا أقول بديلة، بديلة في الأماكن اللي ما يمكنش نديرو فيها الحبوب وراه تنخدمو باش إن شاء الله نمشيو لواحد النوع من الأشجار المثمرة كالخروب، كالزيتون ولكن أن نذهب كذلك لأنشطة تكميلية في العالم القروي مثل السياحة القروية، مثل الصناعة التقليدية إلى غير ذلك.

وكذلك كما قال السيد الوزير الأول في الأسبوع الفارط لابد أن نعمل لكي يخرج الاستثمار في المجال الفلاحي أن يخرج من المدن إلى القرى باش يكونوا عندنا مصانع في البادية لكي نشتغل ولكي نخلق ثروات أكثر في العالم القروي، وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، التعقيب السيد المستشار، تفضل.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

أظن بأنني ما غاديش نصيب شي جواب أحسن مما وجدته في تدخلكم، ملي كتهضرو السيد الوزير على الهشاشة والفقر، شحال غادي ننتظرو؟ أنتم الآن كتعترفوا بأن الفقر أصبح هو الآن المعروف في العالم القروي، فإذا كان الآباء عاشوا في الفقر فالجيل الصاعد ما قابلش هاذ الشي، خصوصا وأن العالم القروي كله أصبح يحتوي على مدن، فإذا كان هذا الناس محرومون من ملاعب رياضية، ومن سينمات ومن دور الشباب نعطيوهم التأهيل باش يشريو الخبز، أنتم عرفتو السيد الوزير بأن هذه السنة ديال الجفاف، وأنا أتوجه لوزير الفلاحة، ماذا عملتم من أجل هاذ الناس؟ قلتم لنا بأنكم غادي تتدخلوا وغادي تخلقوا فرص للشغل في الإنعاش الوطني، لم نر شيئا، راه التخوف ديالنا إذا كنا كنهضرو معكم هكذا السيد الوزير لأن

كنخافو على بلدنا على الأمن ديالها، كونوا متيقنين بأنه هاذ الشباب إذا ما صابوش اليوم عمل وغدا غادي ينحرفوا وغادي يمكن نخسرو عليهم في الأمن والسجون أكثر ما يمكن لنا نوجدو به عمل الآن، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب

**السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالتنمية القروية:**

غير بغيت نقول السيد المستشار وأشاطره بأنه نعترف وما عندنا ما نخبعو، نعترف بأنه كاين خصاص، سمة هذه الحكومة هي تعترف ما كتبقاش غير في التشخيص، نعترف والكل يعلم اللي أساسي هو كيف؟ الإجراءات اللي خصنا ناخذوها ونشتغل في هذا.

وأود أن أذكر بهذه المناسبة ما نقوم به في وزارة الفلاحة فيما يخص ذاك البرنامج لمحاربة الفقر في العالم القروي اللي جاءت به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، واحد البرنامج ديال 250 مليار سنتيم من 2006 إلى 2010 اللي إن شاء الله غادي يستفيد منه 360 جماعة قروية مستهدفة، وتقريبا واحد 3 مليون ديال الساكنة ديال العالم القروي. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير. قبل أن نمر إلى السؤال الموالي هناك مراسلة وردت على الرئاسة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان (سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد نظرا لوحدة الموضوع، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير العدل بضم الأسئلة الثلاثة الموجهة إليه إلى بعضها، وذلك حتى يتسنى له تقديم جواب واحد عنها خلال جلسة اليوم).. إذن نمر إلى السؤال الموالي كذلك إلى السيد وزير الطاقة والمعادن الذي سينوب عنه السيد كاتب الدولة حول تقليص حجم المحروقات بعد عمليات الإفراغ من محطات توزيع البترين للمستشارين المحترمين السادة عبد الحميد بلفيل، فوزي بنعلال، محمد كريمن، مصطفى قاسمي، عبد الكبير برقية، يوسف التازي، اسماعيل قيوح، العربي سديد، العربي المحرشي، محمد رضى أبو طيب، الطاهر الفيلالي، بنجيد الأمين، محمد بتريدية، محمد لفحل، خديجة الزومي، كافي الشراط، فليتفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:**

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة،

السيدة والسادة المستشارين،

يعاني أرباب محطات توزيع البترين من مشكل تقليص حجم المحروقات بعد عملية الإفراغ من الموزع الرئيسي لهذه المادة، وللعلم فقد جرت العادة في السابق أن كانت تعوض أرباب المحطات عن الفرق حفاظا على جودة مادة المحروقات وضمانا لسلامة المستهلك.

وحتى لا يتم اللجوء إلى وسائل أخرى لاقتناء هذه المادة من السوق السوداء لابد من تدخل الدولة لحماية المنتوج المحلي وتشديد المراقبة والضرب على أيدي المتلاعبين المضرين بالاستهلاك والاقتصاد بصفة عامة.

لذا أسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لحماية حقوق أرباب محطات الوقود من جهة وحقوق المستهلك من جهة أخرى، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالتنمية القروية:**

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، ونيابة عن السيد وزير الطاقة المعادن أود أن أشير في البداية أن توزيع المحروقات يمر عبر عدة مراحل، حيث أن شركات التوزيع (..) كيف ما قال السيد المستشار من مصفاة سامير بالمحمدية وفي سيدي قاسم أو عن طريق الاستيراد.

وبما أن حجم المحروقات يرتفع مع ارتفاع الحرارة فإن شركات التوزيع فاش تيكونوا تيديروا في السيتيرنا في الكاميو تيكون سخون ولكن لعدة اعتبارات أساسا تقنية ذاك الموزع تيخصو يخلي ذاك اللصانص أو المازوط في واحد الخزان حتى تيبرد وتينتج على هاذ

الشي تيضيع هذاك مول البومبا تيضيع في الواحد القدر معين من ذاك الكمية اللي جاتو في الكاميو، وانطلاقا من هذا واتفاقا مع المتدخلين في هذا المجال ومع الوزارة كان اتفاق منذ 2002 على واحد المنهجية تتسمح بتعويضات جزافية مع تقليص حجم المحروقات، وذلك بنسبة 2 سنتيم فيما يخص البنزين الممتاز و 1.5 لتر بالنسبة للكازوال، وهذه العملية راه جاري بها العمل كما قلت منذ 2002 ولحد الآن توصلوا أرباب هذه المحطات بواحد القدر مالي ديال 5 مليار سنتيم وبأن الوزارة مفتوحة ومستعدة باش إن شاء الله تحسن هذه المسطرة إذا ما كانتش هاذي كافية، وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار للرد على التعقيب.

**المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:**

نشكركم السيد الوزير عن الإيضاحات التي تفضلتم بها، لكن نؤكد بأن هذا السؤال جاء للحفاظ على جودة المنتوج، وكذلك لحماية المستهلك من الغش الذي يمكن أن يحصل من قبل أرباب المحطات كزيادة الماء في مادة البنزين لتعويض الفرق خوفا من الخسارة وحفاظا على الأرباح، كما على الدولة الحفاظ على المنتوج المحلي وتسويقه بدلا من لجوء المستهلك إلى اقتناء البنزين المهرب من وجدة والمهرب من الجزائر، وحفاظا على سلامة المستهلك وعلى جودة السيارة والحفاظ على المنتوج المحلي، فتدخل الدولة أصبح ملحا، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ونمر إلى سؤال آخر موجه إلى السيد وزير الاتصال حول تفعيل قرار المجلس الأعلى السمعي البصري للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجدي المهاشي، نور الدين بركاع، محمد جبيل، محمد الشافعي، نبيل لحسن، الحسين الحداوي، عبد القادر النميلي، تفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

**المستشار السيد نور الدين بركاع:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

سؤالنا يتعلق بتفعيل قرار المجلس الأعلى للسمعي البصري.

السيد الوزير،

لقد أصدر المجلس الأعلى للسمعي البصري القرار رقم 14/07 ينظم من خلاله ضوابط ظهور الشخصيات السياسية في الإعلام السمعي البصري، ويحدد فيه شروط وأشكال استفادة الهيئات السياسية من حصتها، سواء ما يتعلق منها بالقطب العمومي أو غيره.

وعليه نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتفعيل قرار المجلس الأعلى وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر بداية السيد المستشار المحترم على سؤاله هذا اللي يؤكد بأنه فعلا بعد تنسيق بين الحكومة والمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري صدر قرار رقم 14/07 عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، وهذا القرار هو الذي يقضي بتفعيل المشهد السمعي البصري في تعامله مع الحملة الانتخابية من خلال تحديد الفترة ما قبل الانتخابية، وهذا شيء جديد، وفترة رسمية.

وعلى هذا الأساس تعاملت وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية ومن قبلها الحكومة بإصدار قرار مشترك عن السيد وزير العدل والسيد وزير الداخلية ووزير الاتصال يقضي بتخصيص فقرات وحصص بالنسبة لمجموعة مختلفة من الأحزاب السياسية في الفترة الرسمية، كما تفاعلت وسائل الإعلام السمعية البصرية مع

ذلك، وخصصت في الفترة ما قبل الانتخابية عددا من البرامج، سواء القائمة الموجودة من قبل ذات طابع سياسي أو برامج جديدة.

ومنذ 15 يونيو انطلقت هذه العملية على أساس أن الأحزاب صنفت إلى ثلاث مجموعات، مجموعة أولى تضم الفرق التي تتوفر على فريق برلماني بإحدى الغرفتين: مجلس النواب ومجلس المستشارين، والمجموعة الثانية تضم الأحزاب التي لها تمثيلية في البرلمان، والمجموعة الثالثة تضم الأحزاب التي لا تتوفر على تمثيلية في البرلمان.

ويمكن أن أقول لكم بأن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري عقدت ندوة صحفية قبل أسبوع أكدت من خلالها أن قرارها ينفذ بشكل إيجابي وسليم وأن الهيآت السمعية البصرية العمومية أساسا تتعامل بشكل إيجابي مع قرار الهيئة العليا من خلال تخصيص حصص وافرة وصلت إلى 48 ساعة من النقاش السياسي في القناة الأولى، القناة الثانية والإذاعة الوطنية، إضافة إلى تفاعل إيجابي من قبل وسائل الإعلام السمعية البصرية الخصوصية.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.. هناك تعقيب؟ إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.. إذا سمحتو واحد جوج دقايق.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

.. بكل صراحة على هاذ المعاملة وهاذ السلوك اللاأخلاقي مع بعض الوزراء اللي صراحة ما عاطينش واحد الأهمية لهذه المؤسسة، فهاذ الشي هذا تيظهر لي ظاهرة غير صحية، وهذه من المسائل اللي تتخلي واحد المجموعة ديال الإخوان ما يحضروش، فالغياب ناتج على عدم -بكل صراحة- المعاملة ديال بعض الوزراء مع هذه المؤسسة، قبيلة أنتم شفتو شحال الوزراء دائما الغياب، بعض المرات السيد الرئيس، كاين بعض الوزراء اللي هنا في بهو البرلمان وتيعتدروا، هذه ظاهرة غير صحية، ظاهرة كنحتجو عليها على الحكومة، والحكومة الآن كتقدم الحصيلة، آش من حصيلة غادي تقدم، فحنا عاطينا غرفة ديال التمرير، وتنطلب بالمناسبة السيد الرئيس على هاذ السلوك هذا أنه يبقاو الإخوان جالسين حتى يجيو السادة الوزراء.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني،

أنا أطلب من السيد الرئيس إذا كان من الممكن باش ترفع الجلسة لمدة 10 دقائق نظرا لعدم حضور السيد الوزير، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضل السيد الوزير.

**السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

السيد الرئيس المحترم، أولا معذرة لكم ولمجلس المستشارين على تأخر السادة الوزراء، فقط لإخباركم بأن السيد وزير العدل كان في التزام حكومي هام، وأنه في الطريق الآن، وسيصل بعد دقيقتين أو ثلاثة، وأجدد الاعتذار لكم على هذا التأخر الناتج عن أنشطة مكثفة لعدد من الوزراء، ولكن الالتحاق سيتم حالا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، تفضل.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

السيد الرئيس، هاذي واحد ثلاثة أسابيع واللي كان ترأس هو السي بيجديكن، رئيس من الأغلبية وكان استنكر هذا العمل، استنكر، والآن المرة الثالثة، فهاذ الشي هذا اللي تيتعمل راه ماشي معقول، أنه يعطي لوزير معين اللي ينوب عليه أو يجاوب عليه، هاذ الشي ماشي معقول لأنه علاش آش واقع؟ دابا أنا النيت كنت سأضع السؤال عارف عندي البرنامج تنقول أنا ما غادي توصلني النوبة حتى الخامسة، أنا دخلت لقيت دابا بأنه السؤال داز ما عقبتشي، عندنا ما نقولو دابا في هذا السؤال اللي عندنا، لكن اللي خلاني ما عقبتش، أشنو اللي خلاني ما عقبتش؟ هو هاذ الوزير مشى هذا خصنا نعطيوه الأسبقية، هاذ الشي ماشي معقول.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، بما أنه الحكومة اعتذرت فأظن لا مانع ننتظر واحد الدقيقة أو اثنتين ونكملو، وخصوصا أننا في الجلسة الختامية، ختامه إن شاء الله سيكون إن شاء الله مسك وأتمنى أن يلتحق السادة الوزراء.

إذن التحق بنا السيد الوزير، إذن نمر إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل تتمحور حول ظاهرة الرشوة، ونظرا لوحدة الموضوع أستأذن المجلس الموقر لبسط السؤالين معا قبل إعطاء الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنهما دفعة واحد، إذن السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير العدل حول انتشار آفة الرشوة والفساد للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف أوعمو، محمد الزعيم الحسين أكوجكال، محمد صالح قميزة، جناح عبد العزيز، حسن الغزوي، سيدي محمد أخطور، محمد الرحموني، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، أحمد الرحموني، فليتفضل أحد السادة لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير، سؤالنا يتعلق.. طبعا لن نحملكم وحدكم هم الرشوة في البلاد كظاهرة اجتماعية وظاهرة إجرامية كذلك وظاهرة مقلقة، ولكن الذي يهمنا هو دور القضاء في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

نعلم أنكم اتخذتم هذا الأسبوع بكل ما يستحق من جدية على مستوى قطاع العدل الذي تشرفون عليه فسعيتم إلى خطوة إيجابية تتعلق منها محكمة العدل الخاصة، ويعني وضع قانون، وفي هذا الإطار في سنة 2004 الذي مر وصادق عليه هذا المجلس منذ شتنبر 2004 أظن، والمحاكم تشتغل مع ظاهرة الرشوة بآلية جديدة تتجلى في:

أولا، رفع العقوبة إلى 10 سنوات كآلية جزرية خطيرة، وكذلك إحداث العذر المعفي من العقاب بالنسبة للراشي الذي يفضي بالرشوة قبل اكتشافها؛

ثانيا إدخال بعض الترميمات التي تسير في اتجاه الملاءمة في هذا الموضوع لملاءمته مع الاتفاقية الدولية التي صادق عليها المغرب مؤخرا في مجال الرشوة، وإن كانت هذه الترميمات في القانون الوطني مازالت في بدايتها، بحيث نتمنى أن تكون هناك خطوة أكثر جرأة لإتمام المسألة لا في الأوصاف ولا في الآليات لتقصي وتتبع هذه الظاهرة.

وأقبلتم كذلك على وضع بعض الإجراءات كخلق بعض المكاتب على مستوى النيابات العامة لتخصيص لتلقي هذه الشكايات ووضع خطة محكمة للتحري فيها بما يقتضي ظروفها وتعقيداتها وسريتها وميكانيزماتها حسب ما سمعنا أن هناك خلية مركزية تشتغل في هذا المجال.

نزيد السيد الوزير أن نسمع بعد 2004 إلى الآن، نحن الآن في 2007 ثلاث سنين إلى مدى يمكنكم أن تقيموا هذه المبادرات وأثارها على الساحة الوطنية، ونحن نعلم أن هذه الظاهرة مازالت تشوه مظهرنا الاجتماعي والاقتصادي وحتى موقعنا على المستوى الدولي؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار. إذن نمر إلى السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير العدل في نفس الموضوع حول ظاهرة الرشوة وتفاقمها ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة أحمد أحميس، محمد دعيدعة، عبد المالك أفرياط، محمد بورمان، محمد العشاب، خالد الهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم عصمان، تفضل أحد السادة لطرح السؤال.. الكونفدرالية، هل هناك من سيطرح السؤال؟ إذن يؤجل. هناك السؤال ثالث والأخير حول الإصلاحات في القطاع للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن الطالب، محمد العلمي، زبيدة بوعياد، محمد التحيفة، أحمد العاطفي، سعيد سرار، أبو بكر عبيد، عبد الرحمان أوشن، عبد الوهاب بلفقيه، سلامة حفيظي، بوشعيب هلالي، حسن أكليم، عمر مورو، محمد الهبطي، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد محمد التحيفة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت والإخوان المستشارين بما لاشك فيه أن قطاع العدل قد عرف في السنوات الأخيرة تطورات مهمة تتجلى في ترسيخ العدالة ومحاربة الظواهر الاجتماعية كالرشوة والتشتت العائلي وإنصاف المظلومين، وقد برز ذلك من خلال خلق قضاء الأسرة وإنصاف المرأة، وكذلك خلق منتديات حقوقية كهيئة الإنصاف والمصالحة ومؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء وديوان المظالم، إلى غير ذلك من المؤسسات التي تبشر بالخير لهذه الأمة في ظل القيادة النيرة والشابة لصاحب الجلالة.

سيدي الوزير، من مجمل الإصلاحات التي قمتم بها إصلاح القانون الجنائي وقانون الحريات العامة وقانون الحالة المدنية إلا أن ما أثار انتباهنا هو قيامكم بحذف محكمة العدل الخاصة، وكلنا نعرف مدى أهمية هذه المؤسسة في زجر اختلاسات الأموال العمومية، فمن يقوم إذن بهذا الدور؟ وهل تتصورون أن إدماج هذا النوع من القضاء في محاكم الاستيناف العادية سيعطي نتائج أحسن؟ وما هو تصوركم المستقبلي لهذا الملف؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد محمد بوزوبع وزير العدل:**

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين أريد أن أنوه وأشكر السادة المستشارين على هذه الأسئلة الهامة جدا، وكذلك من خلال الأسئلة هناك يعني بعض الإشارات إلى المجهودات التي تبذل من أجل محاربة هاته الظاهرة، ظاهرة الرشوة.

تعرفون بأنه كانت منذ 1965 أنشئت محكمة العدل الخاصة، وهذه المحكمة كانت لها اختصاص يشمل الرشوة واختلاس الأموال العامة والغدر واستغلال النفوذ، ولكن المسطرة التي كانت تجرى فيها كانت مسطرة نوعا ما استثنائية، بحيث لا يمكن نهائيا أن تحرك أية متابعة إلا بإذن من وزير العدل، ولهذا يعني كانت مسألة مناسبة المتابعة كانت تطغى على مبدأ مشروعية المتابعة فيما يخص هاته المحكمة.

بالإضافة إلى هذا أنه لم تكن متوفرة في قانونها على كل ما يضمن حقوق الدفاع بحيث أن قرارات قاضي التحقيق كانت تعتبر نهائية وغير مراقبة من طرف هيئة أخرى، ثم كذلك أن العقوبات التي يمكن أن تصدر كانت لا يجب أن تقل عن سنتين حبسا نافذا، ثم أنه لم يكن هناك إمكانية لاستئناف تلك الأحكام، والسؤال اللي كان مطروح هل فعلا محكمة العدل استطاعت أن تفي بالغرض والغاية التي خلقت من أجلها؟

من الإحصائيات التي أدلي لكم بها كتابيا بأن إلغاءها كان شيئا حتمي، مدة أربعين سنة من 65 إلى 2004 لم تسجل في محكمة العدل الخاصة إلا 1620 قضية، بما فيها قضايا الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ، في حين أنه عدد القضايا الجنحية والجنائية التي توجه أمام المحاكم تتجاوز ما بين مليون ومليون ونصف قضية إذن تصوروا أنه مدة 40 سنة 1620 قضية، معنى هذا أنه لم تكن لها فعالية في محاربة ظاهرة الرشوة، إذن وقع إلغاء هاته المحكمة بفضل كذلك المجهود الذي بذلتموه من أجل الاستجابة لهذا الطلب، وأحيلت اختصاصات هاته المحكمة على تسع محاكم، لماذا تسع محاكم؟ لأن حرصنا على أن تكون محاكم تشتمل على هيئات متخصصة حتى يمكنها أن تبت في مثل هاته القضايا المعقدة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا تهم اختلاس الأموال العامة.

فمن تطور الإحصائيات سوف يظهر لكم بأنه إذا كانت مثلا في سنة 2000 محكمة العدل سجلت 67 قضية، تنوجدو بأنه في 2006 سجلت 5891 قضية يعني تصوروا أنه في سنة تقريبا 5600 قضية، وفي 40 سنة 1600 هذا مما يدل على أنه هناك إرادة قوية أولا من أجل مكافحة ظاهرة الرشوة، ثم أنه عندما وقع تبسيط المسطرة وأصبحت النيابة العامة هي التي تحرك للمتابعة بكيفية تلقائية لا تتدخل فيها السلطة التنفيذية، هنا أصبحت إمكانية ملاحقة هؤلاء المرتشين أكثر فأكثر.

لكن طبعا كما قال الأستاذ أوعمو هذه القضية لا ترتبط فقط بالجانب القانوني أو الجانب الزجري، ظاهرة الرشوة ترتبط أولا بالجانب الأخلاقي وبالجانب التربوي وكذلك بتجنيد كل طاقات المجتمع لمكافحة هذه الظاهرة، فظاهرة الرشوة الآن يمكن أن نقول بأن هناك ترسانة قانونية مهمة جدا الآن، أولا عندما وقع تعديل قانون محكمة العدل أو إلغاء محكمة العدل وقعت الإشارة كما قال السيد النقيب إلى أنه بالفعل يعني هذاك الفصل لتشجيع الناس على التبليغ على الرشوة، ولو أنهم أعطوها في حالة الاضطرار إن لم تكن قد اكتشفت قبل أن يصرحوا بذلك يعفون من العقاب هذا لتشجيعهم على التبليغ بالرشوة. هذا عنصر إيجابي جدا.

ولكن الآن كما لاحظتم بأنه كاين وسائل وقائية النصوص التي فوتتم، والتي هي الآن مدرجة كذلك في هذه الجلسة ديال التصريح بالممتلكات، هذه هامة جدا لأنها فيها وقاية بالنسبة للموظفين أنه الذي يعرف بأنه أملاكه وما يكسبه هو مراقب وهو مثار فحص بكيفية منتظمة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، إلا وسوف يعني يعمل على أساس تلافي الاتجار بالوظيفة التي يعمل فيها، هذا عمل جيد جدا. ثم كذلك التوقيع على الاتفاقية لمحاربة الفساد، اللي هي من خلالها أنشأنا هيئة للتصدي للرشوة، هذه هيئة وطنية واللي غادي يكون فيها ناس مستقلين، وهم الذين يمكن أن يتصدوا لمحاربة هذه الظاهرة.

بالإضافة إلى هذا هناك مجهود من الناحية الإدارية ووقع بحث حول الأوكار التي تنتشر فيها الرشوة. أولا نحن الآن يمكن أن نسجل بأن معظم الرشوة الموجودة ي بلادنا هي الرشوة الصغيرة، اللي تتبدى بالحاجة ولكن من بعد تتطور ذيك الحاجة وتصبح عادة، فلهذا يعني بالتركيز على تلك الأوكار وتلك النقط السوداء والاهتمام بها من شأنه أن نعمل على محاربة هاته الظاهرة، إذن الجانب القانوني متوفر، الإرادة السياسية متوفرة، إذن لابد من تعبئة عامة لجميع يعني المجتمع، سواء كان السياسي أو المدني، كذلك الجانب التعليمي والتربوي يلعب دور بالنسبة للمدارس، بالنسبة لوسائل الإعلام إذن لابد من أن تخرج هذه الترسانة القانونية بل تكون هناك مواكبة إعلامية قوية وتحسيس اجتماعي على أساس أن الناس خصهم ياخدوا حقهم بدون ما يخلصوا عليه لأن الرشوة تتبدئ من الراشي وعاد تندوزو للمرتشي، فإذا كان الراشي رفض وتشبث بحقه وفضح كل من يطلب منه، أعتقد بأنه سنعمل كثيرا على التخفيف من هاته الظاهرة، هذا بالإضافة إلى مراجعة نظام الأجور والمداخيل وحماية الناس لأن حتى الفقر كاد أن يكون كفرا، بحيث يعني حتى هذا الجانب يلعب دور، يعني هاذي كلها هذه الأمور إذا تصدينا إليها أنا أعتقد بأنه سوف نعمل على محاربتها، القضاء يقوم بدوره، ولكن الإثبات فيما يخص الرشوة ليس بالسهل لأنه الأمور تعطى إما بالليل أو تحت القمطرات بدون أن يراها أحد، فاكتشافها ليس سهلا ولكن القضاء يعمل كل الجهد من أجل أن يتصدى لهذه الظاهرة ومحاربتها، وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، قبل أن نمر إلى الرد على التعقيب هناك الكنفدرالية الديموقراطية التي تتشبث بطرح سؤالها، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ظاهرة الرشوة طالت كل المجالات وكل الحقول، مما جعلها اليوم موضوع كل حديث والتقارير أي تقارير المؤسسات الدولية وتشكلت جمعيات وإطارات لأجل محاربتها ومواجهتها لأن بالفعل أصبحت مرض خطير ينخر جسد هذه الأمة، وتيهدد التماسك الاجتماعي، وأيضا يعيق تنميتها الاقتصادية.

الرشوة اليوم هي أقوى ظلم، وبطبيعة الحال ظلم يفتك بالعدالة وبالقانون لأنها تمكن من لا يستحق شيئا من الحصول عليه بسرعة وبدون وجه حق وتتحرم أهل الحقوق من حقوقهم المشروعة لأنها قمة الظلم، ويجب أن نتعبأ له جميعا ليتخلص منه المجتمع نهائيا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الرشوة اللي تنتكلمو عليها اليوم واللي تيعرفوها المواطنين ماشي هي ذيك الرشوة اللي تكلمتو عليها اليوم، ذيك الرشوة الصغير اللي تيلجأ لها المواطن البسيط مقابل باش يتمكن من وحد الوثيقة في الإدارة أو تلك، الرشوة اللي تنتحدثو عليها اليوم هي اللي تتعلق بالصفقات والتفويتات والامتيازات ونموذج الضيعات الفلاحية، واللي تكلم عليها الجميع في الشهور التي مضت، وأيضا مقالع الرمال وأعالي البحار، والعديد من المؤسسات العمومية التي تدخل في الملك العمومي.

كان بودنا نطلبو لك اليوم في إطار السؤال تجاوبنا على الإحصائيات، تعطينا الملك العمومي هذا لمن تسلم، اللي تفوت له امتيازات وكذا والأسماء وفين تيتوجد؟ ولمن؟ جميع هاذ المجالات اللي تنتكلمو عليها لكن غادي تكون لنا لقاءات معك في المستقبل، المؤسسات العمومية التي قلت تمرر للبعض بدون موجب حق، وغيرها كثير.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

نسائلكم حول نتائج الإجراءات المعتمدة لحد الساعة لمواجهة حجم هذه الظاهرة وكيفاش تتنظر وزارتكم إلى هذه الآفة؟ وما هو تقييمكم لهذه المعضلة وانعكاساتها على مستوى استقطاب الاستثمارات؟ هل سبق للوزارة ديالكم وضعت تصور ورؤية واضحة لأجل محاربة هذه المعضلة الكبرى؟ ما هي الإجراءات والتدابير الإجرائية التي تنوي وزارتكم اتخاذها قصد مقاومة هذا الوباء الذي يهدد بلادنا؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد وزير العدل:**

فعلا، يعني أعطيت من خلال الجواب على السؤالين كاين عناصر تهم كذلك الجواب على السؤال الذي وقع إلقاءه، أضيف بأنه بالنسبة للوزارة هناك طبعا خلية مركزية لتتبع هاته الظاهرة ودراسة كل الشكايات المرتبطة بالجانب المرتبط بالرشوة أو بالفساد بصفة عامة. كذلك هناك تكليف، هناك نائب وكيل الملك في كل محكمة يعني متخصص في تلقي هذه الشكايات، ودراسة هاته الملفات وملاحقة من يرتكب هذا العمل.

هناك كذلك يعني مناشير ودوريات التي وقع بعثها إلى جميع السلطات، يعني من درك ومن أمن وطني على أساس تشديد المراقبة، وكما قلت لكم هناك بعض الأوكار التي تكثر فيها الرشوة.

بالنسبة للصفقات العمومية، أعتقد أنه هناك مجهود عندما وقع تغيير القانون أصبحت شفافية بالنسبة لهاته الصفقات، وهاته الشفافية يعني من جهة تضمن حضور الأطراف عند فتح الأغلفة ومراقبتها، ثم كذلك هناك القضاء الإداري الذي يقوم بدور هام جدا بالنسبة لمراقبة كل المخالفات المرتبطة بالصفقات وثقوا بي بأنه يعني ليس هناك بالنسبة للمقاولات وللمتعاملين مع الإدارة أي إحراج في اللجوء إلى المحاكم الإدارية للطعن كلما لمسوا بأن هناك مخالفة، حيث لم يعد الأمر كما كان من قبل التخوف من مقاضاة الإدارة، بالعكس وهذا ظاهرة صحية. إذن من هاته الناحية، أما بالنسبة للامتيازات نحن كلنا ضد الامتيازات، وأنه لا بد من أن تكون هناك استحقاق لتفويت لا الأراضي ولا أي امتياز الذي يمكن أن يعني أن يستفاد منه أشخاص يعني وتعطيه الدولة إلا إذا كان هناك معايير موضوعية وهناك مساواة وتكافؤ للفرص، يعني إذا وقع أي انزلاق فالقضاء يتصدى لذلك وثقوا بي بأنه كل ما ينشر في الجرائد نهتم به ونحيله على النيابة العامة ليحرك البحث في ذلك، وعدد من الملفات التي تكلمتم عنها الآن راه هي في البحث وسوف تحال على القضاء للتأكد من أنه وقع انزلاق أو انحراف أو مخالفة للقانون.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، إذن تعقيب للسيد المستشار، تفضل.

**المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:**

السيد الوزير، أنا لا أشك أن وعيكم ومبادرتكم كانت جد إيجابية فيما يتعلق بدور جهاز القضاء في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة، لكن الذي يؤرقني وهو علاقة المجتمع ووعيه بهذا الدور وهذا المجهود الذي يبذل، لا بد أن هناك إشكال، فقراءتي لتقرير في

شهر فبراير الماضي ترانسبارانسي يقول بأن 70% من المستجوبين يقولون بصريح العبارة أنهم غير واثقين في القضاء، وبالخصوص في قدرته على محاربة الرشوة، من يا ترى سيقوم بهذا الدور إذن وحالة المواطنين تثير أسئلة؟

مجهود جبار في الإصلاح القضائي وارد بشكل كافي في تقرير السيد الوزير الأول في الأسبوع الماضي أمام مجلس النواب بشكل يعني فيه مبادرات إيجابية، ولكن هناك هاذ الإشكالية، لذلك أظن بأنه فتحتم الطريق واسعا من خلال رفع تحد كبير فلا بد من مواجهة إشكالية استقلال القضاء مما يتطلب من جرأة كبيرة، الآن نسمع عن تأويلات ومفاهيم جديدة حول تفسير ما هي إصلاح القضاء، كل الدوران في هذه الأمور والخروج بتأويلات جديدة من شأنه أن يمس أو يحد من فعالية القضاء، لذلك لابد من أن تكون هناك ندوة أو على الأقل حصر لتحديد المفاهيم وتوحيدها في مجال ماذا نعني باستقلال القضاء؟

ثم نظن كذلك بأن بجانب هذه المهمة هناك بدون شك تحدي ثاني اللي هو التحدي الأخلاقي، وهناك كذلك كاين مجهودات جبارة في هذا الوضع، ولكن هناك الجوانب التي تجعل هذا التحدي لا يظهر مرتبط بتحدي آخر اللي هو يتعلق بالفعالية والنجاعة في المحكمة، فرداءة الأحكام وعدم قناعة الأحكام وعدم الاستشعار بثقة وعدم إعطاء القيمة الاجتماعية للحكم كل هذا يجعل الإنسان المغربي يفقد هذه الثقة.

إذا أضفنا إلى هذا تحدي رابع متعلق بأوضاع المحاكم ومشروع العصرنة وغير ذلك لأنه لما نرجعو في هذا كله إلى تقارير موجودة وبعض التصرفات لم يسبق للمحاكم أن عرفت مثلا إشكالية الإضرابات، هذا كله يؤدي ويحجم، يحد من مشروع استرداد الثقة حتى نقول في يوم ما أن لنا على الأقل 80% من المغاربة و90% يثقون في القضاء، وهذا هو المدخل الأساسي والمفتاح الأساسي لضمان وربح رهان القضاء في محاربة الرشوة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار. تعقيب السيد المستشار، تفضل.

**المستشار السيد محمد الخضوري:**

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدة والسادة المستشارون،

أنا بدوري تنخلص لنفس الخلاصات أنه مشكل محاربة الرشوة ماشي هو مشكل ديال وزارة العدل لوحدها، هو مشكل مجتمعي، مشكل أخلاقي، يجب على الكل أن يلعب دوره في هذه القضية التي أصبحت مرضية بالنسبة للمجتمع ديالنا، ولكن خصنا ما نكونوش مجحفين في حق ما قام به قطاع وزارة العدل ووزير العدل، وهذه الوزارة التراكمات اللي عملت في هاذ السنوات الأخيرة حقيقة تراكمات مهمة من الناحية التشريعية اللي حنا عشناها في هاذ الغرفة، مع الغرفة الأولى، وهي ترسانة قانونية مهمة تتجعل بلادنا مؤهلة لدولة الحق والقانون، وخصوصا لمحاربة هذه الآفات ل لا أدل على ذلك هما القوانين اللي غادي نصوتو عليهم من دابا واحد نصف ساعة، أو شي حاجة فيما يخص التصريح بالممتلكات، ثانيا جعلتنا نبداو نشوفو واحد النوع ديال الجرأة عند السادة القضاة والسادة العاملين في قطاع العدل، وهذه المناسبة تنشكرو من خلال السيد الوزير نشكر الأطر والعاملين في وزارة العدل لحقاش بقينا تنشوفو وبقينا تنعرفو القاضي اللي يتلاعب والقاضي اللي لا يتلاعب وتفرجت أنه واحد العدد كبير ديال الناس كانت ضحية ديال الدعاية إلخ.. ولكن قطاع على كل حال بدأت عملية التنقية فيه، وماشي مشكل ديال 5 سنين أو 6 سنين، هو مشكل ديال استمرارية متابعة المتلاعبين في القطاعات كلها، ولكن خصوصا في قطاع العدل اللي هو اللي تيركز على أرض الواقع دولة الحق والقانون تحت التوجيهات والإرادة ديال صاحب الجلالة نصره الله، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، تعقيب للسيد المستشار، تفضل.

**المستشار السيد خليد العلمي لهوير:**

شكرا السيد الرئيس. بغيت نوضح التأخير اللي كان في طرح السؤال، لأنه كنا مجتمعين كممثلين ديال المأجورين هنا في المجلس في قضية نعتبرها تهم المجلس ومستقبل المجلس، وكنا نعتقد أنه من

دور الرئاسة ودور المكتب أن يواجه مثل هذه الانزلاقات، بحيث أنه نفكر بشكل جماعي كممثلين مأجورين للرد على المحاولات اللي كتستهدف المس بمكونات هذا المجلس تحت يافطة ما يسمى بالإصلاحات، أعتقد أن المغرب مشى في الثنائية البرلمانية، وقوة هذا المجلس من قوة مكونات وتنوعها.

بالرجوع إلى الظاهرة اللي كنعتبرها من المؤكد أنها إشكالية معقدة ومركبة من الصعب أنه يتم وضع جهة أو قطاع في قفص الاتهام، أعتقد أنه أكيد للقضاء دور مركزي وأساسي، ولكن هناك مؤسسات أخرى المفروض أنها تلعب دورها الأساسي، أنا بغيت أن أؤكد على جوج القضايا: أولا كيف تلكم الأخ الشطاطبي الرشوة حنا نتكلمو على الرشاوي الكبار، وخاصة أن بلادنا مقبلة خلال الأسابيع القادمة على استحقاقات، إما أنها ستنقل المغرب إلى مغرب الديموقراطية وإعمال القانون من انتخابات نزيهة وشفافة وديموقراطية وإما هناك عملية ديال إرجاع الثقة ومصداقية المؤسسة تكون محط امتحان، يعني استعمال الرشوة واستعمال المال، وخاصة دازت محطات وللأسف حتى التصريح الحكومي الأخير لم يتناول بدقة ما عرفته الانتخابات الأخيرة من استعمال المال يعني من استعمال الرشوة، الرشوة السياسية اللي من شأنها أنها تؤسس لمؤسسات ما عندهاش مصداقية، خاصة في وضع ومنعرج خطير يمر منه المغرب يرجع الثقة للمواطنين، إرجاع الثقة للمؤسسات معنى أقول القضاء وجميع مكونات المجتمع وجميع المؤسسات لها دور أساسي في حماية هذه الاستحقاقات المقبلة. وأيضا الرشوة الاقتصادية، خاصة حنا تبنينا المسألة ديال المنافسة باش تكون منافسة شريفة ولدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة خص تكون المنافسة بشكل شريف لا يتم استعمال الرشوة في العديد من الصفقات اللي للأسف من شأنها تؤثر على مستقبل المغرب.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير العدل:**

شكرا السيد الرئيس. أشكر كذلك السادة المستشارين على ردودهم، أقول بأنه عندما نطرح الثقة في القضاء يعني نطرح مبدأ أساسي، ولا يمكن أن نقع في تناقض، في الوقت الذي نريد أن نسند للقضاء عدد من الاختصاصات: محاربة الرشوة، محاربة الفساد الانتخابي، محاربة ظاهرة المخدرات، محاربة الإرهاب إلى غير ذلك، معنى هذا أنه نثقله، وكذلك عندما تمر القوانين في البرلمان، قانون الصحافة عوض الداخلية المراقبة تكون للقضاء، قانون الأحزاب المراقبة تكون كذلك للقضاء، قانون الانتخابات المراقبة للقضاء، معناه أن السلطة السياسية من خلال هذه المواقف هي تضع الثقة في القضاء، وهذا شيء يفتخر به القضاة.

لهذا أعتقد أنه لا يمكن أن نعمم، إذا كان هناك انزلاق فهو مثل ما يمكن أن يقع في أي قطاع إداري آخر ونتصدى له، لكن من واجبنا الوطني أن نحمي المؤسسات، ومؤسسة القضاء حمايتها حماية للديموقراطية وللقيم الأساسية التي يبنى عليها النظام المغربي، لهذا أقول بأنه مثلا الآن القضاء هو الذي سوف يشرف على الانتخابات، وعلى لجان الإحصاء وتتبعت من خلال العدادات المجهود الآن المبذول من طرف وزارة العدل ومن طرف وزارة الداخلية على عكس ما كان من قبل، وزارة الداخلية الآن تحمل مشعل التخليق وتساعد وتعمل وقد أعطت الدليل الآن، عدد من الموظفين وقع نقلهم أو وقع فصلهم أو توقفهم الآن عندما وصلها أنهم ربما ينوون التدخل في الانتخابات أو محاباة بعض المرشحين، فإذن هناك إرادة سياسية، وهذه الإرادة بناء على التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، وقد ألقى خطابه أمامكم في افتتاح السنة التشريعية، وكان صريحا في أنه يريد الانتخابات المقبلة أن تكون شفافة، نزيهة، فيها الحياد الإيجابي، وفيها كذلك المنافسة الشريفة.

هذا ما نعمل من أجله والقضاء سيكون مجندا، النيابات العامة الآن خلقت لجان التنسيق مع السلطات، وتسخر جميع الشرطة القضائية من أجل التصدي لكل انزلاق أو كل انحراف حتى نضمن انتخابات نزيهة وحرة وأن نتصدى لكل المفسدين، هذه إرادة ثابتة وجميع الأحزاب الآن تتابع، البارحة كان اجتماع مع جميع الأحزاب التي ستدخل الانتخابات، وبلغت بذلك، وكان هناك اتفاق على

الاحترام ووزارة العدل طبعت دليل يعني على دور القضاء في مراقبة الانتخابات وإبراز كذلك كل المخالفات التي يمكن أن تقع، والاجتهادات القضائية التي صدرت، لا بالنسبة للمحاكم الابتدائية أو الإدارية أو المجلس الدستوري، حتى تكون في متناول جميع المرشحين لكي يعرفوا مالهم وما عليهم، حتى لا تضطر النيابات العامة إلى أن تجري أي متابعة في مواجهتهم، إذن هناك كذلك عمل وقائي، وسوف تتوصل جميع الأحزاب بكميات وافرة من هذا الدليل، حتى يمكن أن تعمم على جميع المرشحين، إذن هذه المجهودات يجب أن نفتخر بها، ويجب أن نفتخر بقضائنا وبالثقة التي يضعها فيها المواطنون اللي هي أساس بناء الدولة الديموقراطية.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة والذي ستنوب عنه السيدة الوزيرة حول المحافظة على البيئة للمستشارين المحترمين السادة المعطي بن قدور، علال عزيوني، العلمي التازي، محمد عبو، إبراهيم الحب، أحمد حاجي، أحمد السرغيني، خيري بلخير، عبد السلام الهمس، عبد الله الغوتي، مولاي محمد المسعودي، بنونة الوريدي، عمر محمد المفيد، محمد أبو السعود، فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين، تفضل.

**السيد المستشار:**

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

نعلم جميعا اهتمامات وزارتكم للمحافظة على البيئة التي تعتبر مقياسا أساسيا في تقييم مجهودات الحكومة، وفي هذا الإطار تم سن مجموعة من التشريعات والقوانين الخاصة بالمحافظة على البيئة، غير أن الملاحظ هو أن مجموعة من القوانين تفتقر إلى الآليات الزجرية أحيانا، ولا تطبق الإجراءات التي تتضمنها أحيانا أخرى.

السيدة الوزيرة،

هناك تجارب متعددة تعتمدها مجموعة من الدول للقضاء على العناصر الملوثة للبيئة، ومن بين الأمثلة التجريبية الأخيرة لمعالجة مشكلة الأكياس البلاستيكية، لذا نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة عن استراتيجية الوزارة في تفعيل القوانين وآليات تطبيقها للمحافظة على البيئة وجميع مكوناتها، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

**السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية باسمي ونيابة عن زميلي السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، أود في البداية أن أتقدم بالشكر لكم على هذا السؤال، بالفعل مسألة التطبيق واردة وغادي نحاول نعطيكم مستجدات بالنسبة للعمل اللي قامت به الوزارة، كيف جاء على لسانكم، بعد صدور القوانين الثلاثة في 2003 المتعلقة سواء بحماية واستصلاح البيئة أو قانون مكافحة تلوث الهواء وقانون دراسة التأثيرات على البيئة بادرت مصالح الوزارة بإعداد مجموعة من المراسيم المتعلقة بهذه القوانين، إذن في البداية كاين هناك قانون 12.03 وهاذ القانون تم إعداد مرسومه التطبيقي بتشاور مع مصالح الأمانة العامة، والآن توصلت الوزارة بالصيغة النهائية، وتم التوقيع بالعطف من طرف السيد وزير إعداد التراب الوطني، وكذلك من طرف السيد وزير الداخلية، فقط نحن ننتظر جدولته في أقرب وقت، نتمنى ذلك في هذه المجالس الحكومية المتبقية في هذه الولاية.

كذلك فيما يتعلق بالمرسوم رقم 2.04.564 والمتعلق بتحديد كيفية تنظيم وإجراء البحث العمومي المتعلق بالمشاريع الخاضعة لدراسة التأثير على البيئة، هو الآخر تم التوقيع عليه بالعطف من طرف السيد وزير إعداد التراب الوطني، وكذلك وزير الداخلية وننتظر فقط التوقيع عليه بالعطف من طرف السيد وزير المالية.

بالنسبة للقانون الثالث تم تحضير مشروع مرسوم يحدد معايير جودة الهواء وكيفية إقامة شبكات الحراسة، هذا المشروع يحدد بموجبه الحدود القصوى للانبعاثات الملوثة للهواء الناتجة عن مصادر التلوث الثابتة وكيفية مراقبة هذه الانبعاثات. كذلك هناك مرسوم آخر يتعلق بمراقبة السير والمرور، الذي صدر في 28 يناير 98 أي قبل صدور هذا القانون اللي تكلمت عليه، والآن يجري إعداده.

فيما يتعلق بالقانون 11.03 كذلك بادرت المصالح المختصة بالوزارة حتى قبل المصادقة النهائية عليه إلى إعداد مجموعة من المراسيم تتعلق بتدبير النفايات الطبية والصيدلية، مطارح المراقبة، تصنيف النفايات، نقل النفايات الخطيرة، وكذلك المخطط المديري الوطني لتدبير النفايات الخطيرة، وكذلك المخطط الإقليمي والعمالاتي لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها.

بالنسبة لمشكل الأكياس البلاستيكية، هناك تم إعداد خطة عمل تهدف إلى تطوير تدبير هذه الأكياس بالمغرب في إطار برنامج وعمل استراتيجي لحماية البحر الأبيض المتوسط، وهذا بتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

كذلك تم القيام بحملات تحسيسية ترمي إلى ترسيخ أخلاقيات بيئة رشيدة عن طريق أربع محطات:

1- تم القيام بجلسات عمل مع الجمعية المغربية لصناعة البلاستيك من أجل إيجاد حلول ناجعة للتدبير لهذه الأكياس البلاستيكية؛

2- تحسيس ومساهمة السكان في إفراز الأكياس وباقي النفايات الأخرى؛

3- تحسيس المستهلكين الكبار للتقليص من استعمال هذه الأكياس؛

وأخيرا تعبئة الجمعيات البيئة والجهوية والمنظمات غير الحكومية.

بالإضافة آخر نقطة لابد من عدم إغفال مشروع القانون 31.06 المتعلق بحماية واستصلاح الساحل، والذي أرسل إلى الأمانة العامة، والوزارة الآن هي منكبة على تحضير الصيغة النهائية لهذا المشروع بعدما توصلت بملاحظات الوزارات المعنية، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

**السيد المستشار:**

شكرا السيدة الوزيرة على العرض القيم، تساؤلنا في الحقيقة أجبتم عليه، فقط تبقى بعض التساؤلات، تطبيق هاذ القوانين يبدو لي أنه تعطل لأنه نرى إلى جينا نحطو واحد المجموعة من التساؤلات مثلا الدخان المنبعث من حافلات النقل الحضري داخل المدن يقلق واحد المجموعة ديال الساكنة، والدخان اللي كيخرج من بعض المعامل، المواد الكيماوية داخل المعامل اللي تنهبط إلى المياه الجوفية شكون اللي غادي يكون تيتبع هاذ الشي؟ مثلا النقط السوداء داخل المدار الحضري والقروي على طول السكك الحديدية، إذا ركب الإنسان في القطار تيشوف ذاك الشي مشوه، اللي كيركب في القطار راه عارف المدن اللي هي مجاورة للقطار، دائما تنلقاو نقط سوداء اللي هي ما تتشرف المغرب على أنه يكون عندنا بذاك الشكل.

في إطار تربية الأجيال الصاعدة غير قصد الإخبار أنه تم قطع المياه داخل المدارس والمؤسسات، قطعوا عليهم الماء، مما يشكل خطر على البيئة بالنسبة للأغراس والأشجار داخل المؤسسات لأن الأجيال تربت باش تحافظ على البيئة، تعطاهم دروس وساهموا في غرس مجموعة من الأغراس، ملي غادي يدخلوا في بداية السنة الدراسية غادي يلقاو ذاك الشي تلف، حنا تنحاولو نربي هاذ الأجيال باش يعاونونا في المناطق الخضراء داخل المدن هناك تمت تربيتهم.

لهذا نطلب عدم قطع الماء عن المدارس، حماية المناطق الخضراء داخل المدن شكون هو المسؤول عليها؟ الجماعات راه تيعرف السيد الوزير وهو حاضر معنا، تيعرف الميزانية التي تخصص للمناطق الخضراء، واحد المجهود كبير باش يقوموا به المجالس لكن من المسؤول؟ تتبقى تتلف ولا أحد له الحق في التدخل، هنا مجموعة من المتدخلين كلهم مسؤولين، كل واحد مسؤول ولكن لا نعرف من يمكنه حماية هذه المناطق؟ ما هي السبل لمعالجة هذه المشاكل للمحافظة على البيئة ما عدا القيام بحملات تحسيسية مستمرة؟

ولهذا نطلب منكم السيدة الوزيرة أن تبلغي السيد الوزير باش يراعي هذه المسائل في أقرب الآجال باش يكون إن شاء الله الرحمن الرحيم تفعيل هذه المسألة ديال البيئة باش تكون عندها فعالية،

وكتعرفوا أن المغرب عنده مجموعة مشاريع ينوي عملها ويجيب مستثمرين، ونعرف بأن المدن تتطور ولكن حنا واش حنا مستعدين ومتماشين مع هذه الآفاق التي نفكر فيها جميعا، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، في إطار الرد السيدة الوزيرة.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:**

شكرا، فقط بغيت أن أؤكد للسيد المستشار المحترم أنه وعيا من الحكومة بأن مسألة البيئة هي مسألة تتقاطع فيها مجموعة من الوزارات، كانت حريصة الوزارة على إشراك كل الوزارات المعنية بما فيها التعليم والتربية على اعتبار أنه لا بد من تربية الأجيال المستقبلية على حماية البيئة، بالإضافة إلى تدخل مجموعة من القطاعات الأخرى، والمغرب أعتقد أنه الآن في مرحلة جد متقدمة لأنه واع بقضية البيئة كقضية جوهرية في مخططاته الآن واضح أعتقد خلال تصريح الوزير الأول كلك أعطى إشارة دعم تجديد سيارات الأجرة لأنها أصبحت جد ملوثة، إذن كاين مخطط شمولي والمغرب انخرط فيه، فكونوا على يقين أنه سأبلغ ملاحظاتكم، ولكن بغيت كذلك أن أؤكد لكم على وعي الحكومة بأهمية هذا المشروع و la tranversalité يعني تقاطع الوزارات الأخرى في الاهتمام بهذا المجال اللي هو حيوي.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن نمر إلى السؤال الموالي والأخير الموجه كذلك إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول استعدادات الحكومة لاستقبال المغاربة القاطنين بديار المهجر للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، مولاي إدريس العلوي الحسني، الميلودي عفوت، محمد برطلي، سعيد كمال، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد البطاح، عبد السلام الودي، ميلود ناصر، محمد عبده عز الدين، عبد القادر البريكي، محمد أبو الخدادي، عبد السلام أحدوش، الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

**المستشار السيد محمد العقاوي:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزيرة المحترمة، في نفس الفترة من كل سنة ولله الحمد تتقاطر تباعا أعداد وافرة من أفراد الجالية المغربية القاطنة بالمهجر لتجديد صلة الرحم بوطنها الأم، مما سيساهم في تحريك العجلة الاقتصادية والإنتاجية، فضلا عن المداخيل الضخمة التي تجنيها الخزينة المغربية من العملة الصعبة.

وفي المقابل فبنية الاستقبال وبالرغم من المجهودات التي بذلت لازالت عاجزة عن استقبال العدد الوافر من أبناء وطننا فضلا عن التعقيدات الإدارية والمسطرية، كما تصادف فترة قدومهم إلى المغرب الشهر المخصص للعطلة الصيفية بامتياز في كل مرافق الدولة، فهل أعدت الحكومة حلا لهذا المشكل المزمن؟ وكيف يمكن عمليا وبالملموس وصف ظروف الاستقبال في الأشهر القليلة المقبلة؟ شكر السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:**

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم للسادة المستشارين المحترمين من فريق التحالف الاشتراكي على تفضلهم بطرح هذا السؤال، بغيت نقول في البداية أنه تعتز بأن جاليتنا هي موجودة الآن بالمغرب لقضاء العطلة، وككل سنة والحمد لله، هذا الحضور يكون لا على المستوى الكمي ولا الكيفي، لا بد من الاعتزاز.

بغيت نقول أنه الإحصائيات التي كتوفرو عليها واللي وصلت إلى حدود 15 يوليوز 2007 يعني شهر واحد بعد انطلاق عملية

مرحبا اللي تتشرف عليها مؤسسة محمد الخامس للتضامن لا بد نسجلو، وغادي أعطيكم إحصائيات لأنها هي في الحقيقة عندها دلالة قوية، مختلف المراكز الحدودية سجلت دخول 802.927 مسافر أي بزيادة 15.44% مقارنة مع نفس التاريخ من السنة الماضية، كذلك عدد السيارات سجل هو بدوره نسبة تزايد 10.9 في المائة، مما يؤكد مرة أخرى انخفاض معدل ملء السيارات المسجل سنة 2006.

اللي هو مهم كذلك نسجله اليوم هو أنه كاين النقل البحري اللي ما بقاش مرتكز فقط في طنجة والإحصائيات اللي عندي كتبين كذلك على أنه الضغط كاين في طنجة، ولكن كذلك الحسيمة والناضور والدار البيضاء وباب مليلية وباب سبتة

قللوا من الضغط على ميناء طنجة، بحيث سجل 512 ألف مسافر، هذا في ميناء طنجة وبقي دائما ميناء طنجة هو الذي يسجل النسبة الأهم بحصة 46.86% من مجموع النقل و 29.86% من العدد الإجمالي ديال الدخول.

على مستوى الناضور كاين 14,41% وباب سبتة فقط 12,31%، وبالتالي المغاربة الآن كيختاروا يدخلوا عن طريق طنجة و.. اللي المهم وأساسي هو أنه لا بد أنه نسجلو أنه النقل الجوي كذلك نسبته أصبحت مرتفعة، بحيث ولاو المغاربة كيتوجهوا علاش لأنه تم بطبيعة الحال تحرير السماء، وكانت هناك مجموعة من البرامج اللي فتحت المجال أمام تنافسية على مستوى النقل الجوي، بحيث سجلنا هذه السنة 290907 مسافر أي بزيادة 36.23% مقارنة مع 2006 التي سجلت فقط 28.91% من العدد الإجمالي.

يمكن لي نقول كذلك أنه إلى غاية 15 يوليوز، مؤسسة محمد الخامس قامت بمساعدة 8723 شخص في المعالجة الطبية، 1405 حالات وكذلك المساعدة في ميدان النقل وفي مجموعة من الترتيبات الإدارية، ولا بد من التأكيد على أن المؤسسة تواصل القيام بمختلف عمليات الدعم التي ينسقها المكتب المركزي الذي يضم مركز للنداء، يشتغل على مدار الساعة وطيلة الأسبوع.

وبغيت نقول في الأخير أنه الوزارة كذلك فيها خلية تستقبل يوميا من 8 صباحا إلى 8 مساء، بالإضافة إلى السبت والأحد واللي عالجنا فيها مجموعة من القضايا المرتبطة بالاستثمار، قضاء الأسرة، العقار، الحالة المدنية والجمارك والضرائب.

بغيت إذا سمحتو لي السيد الرئيس فقط نقول على أنه لا بد نعطي أهمية لمجال المراقبة، المراقبة لا ديال للسفن لأن كاينة مراقبة مشددة كي لا نسقط في les pannes اللي وقعنا فيهم السنوات الماضية، وكاينة مراقبة بالتنسيق مع الجانب الإسباني من أجل الحماية والسلامة لأن كاين تهديدات إرهابية، لهذا طلبنا من المسافرين باش يكونوا متفهمين، ولكن كاينة مراقبة مشددة اللي فيها تبادل وسائل المراقبة الإلكترونية ما بين المغرب وإسبانيا، وضع القوات المغربية الأمنية بالموانئ وكذلك الإسبانية في مراكز الحدود، وكذلك هناك تجميع وعمل شراكة ما بين المغرب وإسبانيا من أجل تجميع جميع المعلومات الإحصائية المسجلة من الطرفين باش تمر العملية، وتكون محفوفة بالسلامة وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، تعقيب السيد المستشار.

**المستشار السيد محمد اطريبش:**

شكرا السيد الرئيس.

مشكورين السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات حول موضوع الجالية المغربية وحقيقة أن الاهتمام ضروري بهذه الجالية المقيمة بالخارج، ونلاحظ أن كل سنة تتميز عن السنة الأخرى سابقتها بالرغم من وجود بعض المشاكل، فقلنا أن حقيقة هناك اهتمام أولي كبير من طرف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بهذه الجالية المهمة والقاطنة في الخارج، وحيث تم أخيرا تشييد استراحتين مهمتين بشمال المغرب، وخصوصا بين الحسيمة والناضور، وكذلك هناك ما نريد أن نقوله وهو يجب على حكومتنا أن تحسن استقبال هذه الجالية، وخصوصا في فصل الصيف لأن هذه العطلة تتزامن يعني العطلة الصيفية بالنسبة للموظفين في الإدارات العمومية عندنا في المغرب، وكذلك نفس الشيء أن هؤلاء أيضا يأتون في نفس الشهر

إلى بلادهم لصلة الرحم والتمتع بفضاء وطني وبالأجواء الدافئة الأسرية.

ولذلك يجب السيدة الوزيرة توفير عدد كبير من الموارد البشرية في الإدارات من أجل التسريع من وثيرة إنجاز أغراض ومتطلبات حاجيات الجالية، ثم كذلك تبسيط المساطر الإدارية والعطلة الصيفية لديهم ضيقة جدا، فلذلك هم يريدون قضاء أغراض كثيرة، منها مشاكل الطلاق، الزواج والإرث والأملاك العقارية والتحفيظ العقاري وقضايا عائلية ومشاكل في المحاكم وقضايا استثمارية، ونتمنى من حكومتنا أن تعمل كل الاحتياطات اللازمة، وخصوصا في نقط العبور وألا تكرر المشاكل التي كانت في الشهر الماضي خلال مناسبة عيد الأضحى، وخصوصا في نقط العبور.

السيد الوزيرة،

إننا لا ننكر أن هناك مجهودات جبارة تبذل من طرف حكومتنا من أجل تخفيف العبء عن الجالية، وهناك أيضا المشاكل اللي كتعيشها اللي خصنا نثق بها، وهي في الجالية يعني الجالية في إيطاليا كالمواعيد التي تعطيها القنصليات كتكون مواعيد بعيدة، وتصل إلى ستة أشهر وتبقى طويلة مقارنة مع حاجيات هاذ المواطنين بالخصوص يعني في إيطاليا.

ثم هناك إشكال آخر السيدة الوزيرة، وهو غلاء أثمنة تذاكر الطائرة بالنسبة للخطوط الملكية المغربية، ثم هناك أيضا بعض التأخرات التي تلاحظ على الطائرات عن مواعدها، ثم هناك أيضا لا بد من الاهتمام بالمذهب المالكي ونشره وتحصينه في الديار خارج الوطن.

والسلام.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، هناك تعقيب السيدة الوزيرة؟

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:**

الحكومة تقوم بمجهودات كما قلتم السيد المستشار، مسألة الإدارة لا بد نؤكد على أنه الحكومة تعمل مجهود خاص وكتمشي مذكرة من السيد الوزر الأول لدى كل الوزارات ولدى مصالح الإدارة العمومية والولايات والعمالات، إذن كاين هناك مجهود، لكن المجهود الأساسي هو اللي كيقوم به المغرب من أجل تحديث إدارته، هذا رهان طارجينو، وهذا العمل هو الذي غادي يكون عندو بطبيعة الحال انعكاس على كل أفراد المجتمع المغربي سواء بالداخل أو الخارج.

بغيت أن أؤكد كذلك النقطة الأخيرة وهو أنه تحدثتم في البداية على عجز الميناء، بالعكس الميناء عندو طاقة استيعابية معينة، واللي فيها الآن سيولة، ولكن لا بد نؤكد على أنه اليوم ميناء طنجة المتوسطي الذي سينطلق إن شاء الله في النصف الثاني من 2009، غادي تكون عندو طاقة استيعابية كتبلغ 7 ملايين مسافر و 700.000 شاحنة، وبالتالي المغرب هو كيحضر نفسو باش يحضر يرفع كل التحديات المطروحة عليه، سواء التزاماته مع المغاربة المقيمين بالخارج أو على المستوى الدولي، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيدة الوزيرة، وبهذا السؤال الأخير نصل إلى انتهاء أشغال هذه الجلسة، ونرفع هذه الجلسة.